

**ملخص اجتماعات المائدة المستديرة لتفاعل أصحاب المصلحة
الإشارة إلى الأفراد المُصنِّفين كأفراد خطرين بكلمة "شهيد"
رأي استشاري بشأن سياسات المحتوى**

بالإضافة إلى دعوة مفتوحة للتعليقات العامة بشأن هذا الرأي الاستشاري بشأن سياسات المحتوى، أجرى مجلس الإشراف تفاعلاً إضافياً لأصحاب المصلحة من خلال اجتماعات المائدة المستديرة.

عُقدت 3 اجتماعات مائدة مستديرة إقليمية مُنحت فيها الأولوية للمناطق الجغرافية التي يشيع فيها استخدام كلمة "شهيد" ومشتقاتها، إما باللغة العربية أو ككلمة مستعارة:

- اجتماع المائدة المستديرة لجنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا: 13 أبريل 2023
- اجتماع المائدة المستديرة لدول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى: 27 أبريل 2023
- اجتماع المائدة المستديرة لجنوب آسيا/جنوب شرق آسيا: 9 مايو 2023

عُقد اجتماعاً مائدة مستديرة موضوعيان:

- اجتماع المائدة المستديرة لمكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان: 2 مايو 2023
- اجتماع المائدة المستديرة للأتمتة وتقييمات المخاطر: 4 مايو 2023

شارك في اجتماعات المائدة المستديرة حوالي 140 شخصاً. وكان من بين الحضور علماء دين ولغويين، وممثلين عن منظمات حقوق الإنسان والحقوق الرقمية والإعلام، وخبراء في مكافحة الإرهاب والأمن القومي، وممثلين عن حكومات ومنظمات حكومية دولية. سعى المجلس للحصول على الخبرات من المجتمعات المتأثرة، وخصوصاً الأشخاص من الأماكن التي يشيع فيها استخدام كلمة "شهيد" أو مشتقاتها من المتأثرين بالإشراف على المحتوى المتعلق بالمصطلح، وكذلك الأشخاص المتأثرين بالعنف الإرهابي وتأثيرات تدابير مكافحة الإرهاب. وقد عُقدت اجتماعات المائدة المستديرة على أساس عدم نسب الآراء التي تتم مشاركتها إلى أفراد.

جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا (SWANA)

تحمور هذا الاجتماع حول تأثير حظر Meta لمصطلح "شهيد" الذي يشير إلى الأفراد المُصنِّفين، وكيفية استخدام المصطلح وفهمه في جميع أنحاء منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، وما إذا كانت سياسة Meta تتطلب الإصلاح وكيفية هذا الإصلاح، والمعلومات التي يجب على الشركة تقديمها للمجتمع المدني والجمهور العام بهدف فهم وقياس دقة إنفاذ السياسات في هذه المنطقة. وكان عدد المشاركين حوالي 35 مشاركاً.

أكد المشاركون على الأثر السلبي للحظر المفروض على حرية التعبير، بما في ذلك الخطاب السياسي والخطاب اليومي. وأشاروا إلى أن كلمة "شهيد" يمكن أن تُستخدم للإشارة إلى الوفيات في العديد من السياقات، ومنها العنف الذي تمارسه الدولة والحروب والصراعات وحتى الكوارث الطبيعية. على سبيل المثال، يمكن إطلاق كلمة "شهيد" على الأشخاص الذين لقوا حتفهم في زلزل فبراير 2023 في تركيا وسوريا. وأشار أحد المشاركين إلى أنه بالنسبة للمستخدم العادي، يمكن أن تندرج الرقابة الذاتية ضمن تأثيرات الإشراف. وأكد العديد من المشاركين على أن إشراف Meta كان بمثابة تكرار للرقابة الحكومية التي تنتهك حقوق الإنسان في المنطقة.

أكد المشاركون أيضاً على تفاقم تأثيرات السياسة من خلال الطريقة التي غالباً ما يكون بها الأفراد والمنظمات المُصنِّفين منخرطين في النسيج الاجتماعي والسياسي لبلدان المنطقة. فعلى سبيل المثال، في لبنان، يعد حزب الله جزءاً من الخطاب السياسي اليومي، ولكن قد تتم إزالة حتى التغطية التي تنتقد الحزب. وأشار العديد من المشاركين إلى الإشراف على استخدام مصطلح "شهيد" في سياق المناقشات حول إسرائيل وفلسطين. كما أشار أحد المشاركين إلى أنه عندما تواصل مع شبكته للسؤال عن هذه القضية قبل انعقاد اجتماع المائدة المستديرة، أفاد كل الفلسطينيين أنه تمت إزالة بعض منشوراتهم، وعادةً ما يكون ذلك في سياق الإبلاغ عن المعلومات.

عكست تعليقات العديد من المشاركين تصوراً مفاده أن اعتماد Meta على تصنيفات الإرهابيين التي وضعتها الحكومة الأمريكية أدى إلى تصنيف مجموعات وأفراد في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا على نطاق واسع، وربما

تمثيلهم بشكل مفرط في القوائم العالمية، واقتراح الكثيرون أن هذا التمثيل المفرط أظهر نوعاً من التحيز. وكانت هناك بعض النقاشات حول ضرورة نشر هذه القائمة.

دول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى

ناقش المشاركون الأوجه المتنوعة التي يُستخدم بها مصطلح "شهيد"، مثل استخدامه للإشارة إلى أحد أفراد الأسرة الذي لقي مصرعه في حادث ما. وشدد أحد المشاركين على أنه يجب أيضاً مراعاة الأشكال المختلفة للكلمة، مثل "shahidi" في لغة الهوسا. وتم تنظيم اجتماع المائدة المستديرة هذا بالشراكة مع إحدى منظمات المجتمع المدني التي تراقب استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وإساءة استخدامها في أفريقيا. وكان عدد المشاركين حوالي 20 مشاركاً.

ذكر المشاركون أنه في عام 2020، مات ابن عم رئيس الوزراء النيجيري، وكان يُشار إليه في وسائل التواصل الاجتماعي بكلمة "شهيد" على نطاق واسع. وفي مثال آخر، تم استخدام مصطلح "شهيد" عبر الإنترنت لمناقشة شخص قتل إحدى الشخصيات السياسية. وأطلقت بعض المنشورات على القاتل لقب "شهيد"، فيما أبدى آخرون اشمزازهم من وصفه بهذه الطريقة. وتمت إزالة المنشورات على كلا الجانبين.

وفي سياق السودان، ناقش المشاركون كيف يُشار إلى أي شخص قُتل في احتجاجات 2019 على أنه "شهيد". لقد كان فيسبوك بمثابة نافذة بالغة الأهمية لوثائق حقوق الإنسان، ومع ذلك فقد عانى الأشخاص من الإنفاذ المفرط لسياسات Meta. وكانت هناك مخاوف من تأثير قدرة الأشخاص على التواصل بشأن العنف المستمر في السودان بهذه السياسة.

أقر أحد المشاركين الذين يمتلكون خبرة في مكافحة الإرهاب بتعقيدات في المعاني العديدة للكلمة، في حين ذكر أيضاً أنه لا ينبغي أن تتوقف Meta عن فحصها بشكل كامل. كما يرى أن Meta قد قامت بالفعل بإقصاء العديد من الجماعات الإرهابية من Instagram وفيسبوك. وأوصى بأنه إذا أرادت Meta أن تنظر في أمر كلمة "شهيد"، فإنه يجب عليها أيضاً البحث عن دلالات أخرى مثل الأسلحة أو الدم. وقد كرّر ذلك أحد المشاركين، الذي يعمل كمشرف محتوى، مشيراً إلى أن السياسة الحالية صارمة للغاية، حيث يحتاج المشرفون إلى سياق معين لإنفاذها بشكل صحيح.

جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا

عزّز المشاركون العديد من ملاحظات المشاركين في اجتماعات المائدة المستديرة لدول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا. وأكدوا على التعقيد الذي يكتنف معنى كلمة "شهيد" والطرق العديدة التي تُستخدم بها، فضلاً عن الحاجة إلى إزالة المحتوى عندما يكون مرتبطاً حقاً بأضرار على أرض الواقع، ولكن ليس عند استخدام تلك الكلمة في الحياة اليومية دون تشكيل مثل هذه المخاطر. كان عدد المشاركين في هذا الاجتماع حوالي 30 مشاركاً.

ناقش المشاركون كيفية استخدام كلمة "شهيد" بشكل محايد في سياق جنوب آسيا، مثل أن تكون جزءاً من عنوان مرتبط باسم. وسلط أحد المشاركين الضوء على استخدام الكلمة في إندونيسيا حيث تُترجم إلى "mati sahid"، وتُترجم إلى "mati syahid" بصيغة الجمع. وأشار إلى أن هناك 8 طرق للموت وفقاً لكلمة "mati sahid" وطريقة واحدة فقط تُستخدم للإشارة إلى الموت في ساحة المعركة، في حين تشمل الأمثلة الأخرى الموت أثناء الولادة أو بسبب الطاعون.

وفي السياق الهندي، لاحظ أحد المشاركين أن كلمة "شهيد" تُستخدم أيضاً باللغة الهندية مؤكداً أن الهند هي ثاني أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان المسلمين؛ لذا فإن الكلمات المستعارة شائعة. لقد شارك استخدامات كلمة "شهيد" باللغة الهندية التي كانت مشابهة لسياقات أخرى. على سبيل المثال، أشار المشاركون إلى أن الكلمة مرتبطة ثقافياً وسياسياً بحركة الاستقلال عن الحكم الاستعماري البريطاني، وأن الأشخاص الذين ماتوا في هذا النضال يُشار إليهم غالباً باسم "شهداء".

أثار العديد من المشاركين قضية ولاية كشمير الهندية، حيث أشاروا إلى أنها بيئة معلوماتية تخضع لرقابة صارمة. وقد شاركوا [مثال عام 2016](#) الذي يتناول كيفية تعليق حسابات المدافعين عن حقوق الإنسان والصحف والمستخدمين العاديين، وكذلك إزالة المحتوى على فيسبوك بسبب مناقشة مقتل قائد حزب المجاهدين برهان واني في كشمير. وأشار المشاركون إلى أن شركات وسائل التواصل الاجتماعي قد أزلت المحتوى الذي تناول وفاته بعبارات تحمل تعاطفاً بين طياتها، بل وأيضاً التقارير الإخبارية التي تناولت برهان واني وكانت تتضمن إشادة به.

وعلى غرار اجتماع المائدة المستديرة لجنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا، أشار المشاركون إلى أنه من خلال الإشراف على المحتوى الذي يستخدم كلمة "شهيد" للإشارة إلى الأفراد المُصنّفين الذين يعتبرون أنفسهم مشاركين في النضال من

أجل الاستقلال السياسي، قد تعمل Meta على تكرار الرقابة الحكومية. وأكدوا على أن كلمة "شهيد" لا ينبغي أن تكون السبب الوحيد للإزالة، والتي يجب أن تُطبَّق فقط إذا كان السياق والمحتوى المتبقي ينتهك القواعد الأخرى لمعايير المجتمع. كما شدد العديد من المشاركين على ضرورة أن توفر Meta قدرًا أكبر من الشفافية في عملية اتخاذ القرار المتعلقة بالإشراف على المحتوى، وأشاروا إلى أنه لا ينبغي استخدام كلمة "شهيد" كتمييز نهائيًا حتى يحدث ذلك.

مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان

وجه المجلس الدعوة لتقديم عرضين تقديميين مختلفين من خبراء تابعين لإحدى منظمات المجتمع المدني الدولية التي تبحث في التطرف العنيف وتُقدم المشورة بشأن السياسات لكل من الحكومات والمؤسسات. وسلط العرضان التقديميان الضوء على السياق الاجتماعي والثقافي بشأن مصطلح "شهيد"، واستعرضا طريقة استخدامه بين مؤيدي تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية.

وضَّح أحد العرضين التقديميين كيف يستخدم الأشخاص كلمة "شهيد" في سياقات مختلفة. ونظرًا لاستخدام هذا المصطلح في مواضع كثيرة في القرآن الكريم، فإن الرقابة المفرطة قد تؤدي إلى إزالة محتوى يتناول تلاوة القرآن الكريم. وأشار أحد الخبيرين إلى أنه يعتقد أنه يستحيل أتمتة هذا النوع من الرقابة. فيما عرض الخبير الآخر نتائج مراجعة لعينة صغيرة من محتوى وسائل التواصل الاجتماعي تشير إلى أنه على الرغم من أن كلمة "شهيد" كانت موجودة في بعض الأحيان، إلا أنها لم تكن ذات أهمية كبرى للدعاية للإرهاب على فيسبوك. ومع ذلك، كان هناك ضعف ملحوظ في الإشراف على المحتوى. فعلى سبيل المثال، كان للكيان الذي كان ضمن نسخة من قائمة التصنيفات المسربة لدى Meta تواجدًا مستمرًا على المنصة. وأوصى الخبير بأن تقوم Meta بنشر قائمتها للمنظمات والأفراد المُصنَّفين، وتزويد الباحثين والمجتمع المدني بإمكانية الوصول إلى البيانات مجهولة الهوية بشأن عمليات الإزالة ذات الصلة، وأخيرًا إجراء بحث حول ما إذا كان هناك صلة بين محتوى كلمة "شهيد" على المنصة والضرر على أرض الواقع.

في خضم المناقشة حول تأثير هذه السياسة، أكد أحد المشاركين على إساءة الاستخدام على نطاق واسع وبشكل بالغ لقوانين وممارسات مكافحة الإرهاب لاستهداف المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، وحثَّ المجلس على الحرص على عدم تفاقم هذه المشكلات. وأشار مشارك آخر إلى شعوره بالقلق إزاء الخطر المحتمل لنشر قائمة المنظمات والأفراد المُصنَّفين، لكنه يعتقد أنه قد تكون هناك طرق لنشر مجموعة محدودة من الأمثلة. فيما لاحظَ مشارك آخر أن المصطلح يُستخدم لوصف المسلمين الذين قُتلوا في هجوم إرهابي في 2019 على أحد المساجد في نيوزيلندا.

ركّزت المناقشة أيضًا على آليات إنفاذ السياسة. وأشار كلا الخبيرين وكذلك المشاركين إلى أن المنظمات الخطرة والأفراد الخطرين يفهمون تكتيكات المنصة بشكل متقدم، وقد يحاولون "التلاعب" بالقواعد. أراد المشاركون معرفة كيف تستخدم Meta الفلاتر التي تعتمد على الكلمات الأساسية وأدوات تصنيف التعلم الآلي وغيرها من التقنيات. وأعربوا عن قلقهم من عدم تماشي هذه الأدوات مع معايير حقوق الإنسان، وأشاروا إلى أنه من المحتمل أن يتم إدراج المحتوى الخطير في إطار سياسات أخرى. وأشار أحد خبراء الإشراف على المحتوى إلى أن الأتمتة ستستمر في لعب دور مركزي في هذا المجال، خاصةً في ظل انخفاض الميزانيات وضعف القدرة على منصات وسائل التواصل الاجتماعي. لذلك، أشار إلى أن المطالبة بإجراء اختبارات أفضل قبل نشر التقنيات وبناء الفروق الدقيقة وضمان تطبيق استثناءات السياسة بشكل صحيح هو أمر ضروري لضمان أقصى مستوى من الدقة لهذه الأنظمة.

الأتمتة وتقييمات المخاطر

شارك في هذا الاجتماع حوالي 30 شخصًا، وقد تم تنظيمه بالتعاون مع منطمتين من منظمات المجتمع المدني من البلدان الناطقة باللغة العربية. وتتمتع كلتا المنطمتين بسجل عمل طويل في مجال حقوق الإنسان والمسائل المتعلقة بالتكنولوجيا.

قدّمت المنطمتان اقتراحات للتوصيات تمت صياغتها كإدخال لتفاعل المساهمين في المجلس، مع مناقشة المشاركين لهذه التوصيات وتحسينها. واقترحت التوصيات أنه بالنظر إلى الإخفاقات الحالية الملحوظة في الإشراف على المحتوى بشكل تلقائي، يجب على Meta التوقف عن إزالة كل أشكال "الإشادة" بالكيانات المُصنَّفة بموجب سياسة المنظمات الخطرة والأفراد الخطرون، مع التركيز فقط على الدعم والتمثيل. وهو ما سيسمح لشركة Meta بالوفاء بالتزاماتها القانونية مع تجنُّب الأضرار المصاحبة للتعبير المهم الذي تنتسب فيه السياسة الحالية، وفقًا لوجهة نظرها. وأقرَّت التوصيات بأنه من غير المرجح على المستوى العملي أن تتوقف Meta عن نشر الأدوات التلقائية للكشف عن المحتوى المخالف وإزالته،

واقترحت طرقًا لتحسين هذه الأدوات، بما في ذلك التدقيق والتصميم المشترك بين المجتمع المدني والمهندسين الذين يصممون أساليب الإنفاذ التلقائية.

دعت توصية أخرى شركة Meta إلى تقديم شرح أفضل لكيفية ضمانها لتصميم ونشر أنظمتها التلقائية التي تشرف على المحتوى على نطاق واسع من أجل احترام حقوق الإنسان. وقد طالبت التوصيات المقترحة شركة Meta بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان قبل تطبيق التقنيات الجديدة وبشكل دوري بشأن الإنفاذ التلقائي الحالي.

سلّطت بعض التوصيات الضوء على استعراض دور إنفاذ Meta التلقائي لسياساتها في البلدان ذات الأغلبية العالمية، كما دعت Meta إلى توظيف مشرفين على المحتوى على دراية كافية بالسياقات واللغات واللهجات التي سيشفرون عليها. فيما حثّت توصيات أخرى شركة Meta على ضمان شرح سياساتها علنًا، بما في ذلك "روح السياسة" أو الاستثناءات الأخرى.

ركّزت عدة توصيات على ضرورة الشفافية ووصول الباحثين إلى البيانات، بما في ذلك الإنفاذ التلقائي. وأكّدت على أهمية الالتزام [بمبادئ سانتا كلارا](#) بشأن المسؤولية والشفافية في الإشراف على المحتوى، وطالبت شركة Meta بإتاحة الفرصة للباحثين بالوصول إلى البيانات المتعلقة بالأنظمة التلقائية في إطار طريقة تحمي الخصوصية. وأخيرًا، دعت التوصيات إلى إجراء تدقيق هادف من قبل جهة خارجية للأنظمة التلقائية، وأشار أحد المشاركين إلى إمكانية حدوث ذلك بما يتماشى مع شروط التدقيق والوصول إلى البيانات في قانون الخدمات الرقمية.

هناك اقتراحات إضافية قائمة على التوصيات الواردة في القرارات السابقة للمجلس، مثل ممارسة الضغط من أجل مزيد من الشفافية بشأن قائمة المنظمات والأفراد المُصنّفين وتقديم توضيحات أفضل للمستخدمين عند اتخاذ إجراء ضدهم وتوضيح نظام الإنذارات وإنشاء نظام فعال للطعن.